مستقبل الممارسة الدبلوماسية في ظل العصر الرقمي

The future of diplomatic practice in the digital age

طيايبة ساعد، أستاذ محاضر
جامعة المسيلة - الجزائر
Saad.tiaiba@univ-msila.dz

تاريخ الارسال : 09/سبتمبر/2019	تاريخ القبول : ××/××/××

ملخص :

تكمن الفكرة الأساسية لهذه الدراسة في استكشاف التأثير الذي أحدثته الثورة الرقمية على الدبلوماسية، فالتحول والتطوّر في تكنولوجيا الاتصالات خاصة الأنترنت عمل على تغيير الطريقة التي تختار بها الحكومات واللاعبون الدبلوماسيون الآخرون تمثيلهم من خلال تغيير الطريقة التي ينظر بها المجتمع الدولي إليهم، كما عملت على تغيير الطريقة التي يتواصل بها اللاعبون الدوليون، من خلال تغيير قنوات الاتصال المتاحة، وكذلك زيادة السرعة التي يتم بها الاتصال والاختيارات التي يتم من خلالها. فالهدف من هذه الدراسة هو تقديم رؤية شاملة لكيفية تأثير التطور الكبير في تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات على الممارسة الدبلوماسية بصفة عامة.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية؛ الثورة المعلوماتية؛ الدبلوماسية الرقمية؛ الدبلوماسية الافتراضية.

Abstract: The current research aims at exploring the effect of the digital revolution on diplomacy. It shows how this shit and development in communication technologies change the way governments and diplomats select others to represent them through changing the international community's

attitudes towards them. This development in communication technology changes also the way international players contact each other by developing communication channels and connection speed. The aim of this study is to provide a comprehensive view of how the significant advancement of information and communication technology (ICT) affects diplomatic practice in general.

Keywords: diplomacy, information revolution, digital diplomacy, virtual diplomacy.

مقدمة:

تعدّ العلاقات الدبلوماسية بين الدول من بين أهم مظاهر السيادة، إذ أن ظهور الدولة في مجال العلاقات الدولية يتبعه بالضرورة دخولها في علاقات متنوعة مع غيرها من الدول المماثلة لها، التي تقف معها على قدم المساواة من حيث السيادة والاستقلال. والدول بوصفها "هيئات سياسية واجتماعية" لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن الجماعة الدولية، إذ أن روابط التعامل والتعاون والتكامل تربط الدول وشعوبها ببعضها البعض، وتفرض عليهم ضرورة الاتصال، الأمر الذي اقتضى تبادل المبعوثين الدبلوماسيين بين الدّول لإدارة الشؤون الخارجية.

لاشك في أنَّ أهم ما يميّز عالمنا المعاصر عن العوالم التي سبقته هو تلك الثورة التي حدثت في مجال الاتصالات والمعلومات والوسائط، حتى أصبح الكثيرون يختزلون كل التقدّم الذي حدث في العالم المعاصر في تلك النقلة النوعية في تقنية الاتصالات والوسائط.

أدى التطوّر في تكنولوجيا النقل والاتصالات إلى العولمة، التي أدّت بدورها إلى ظهور أنواع من الممثلين، أصبحوا دبلوماسيين في ميدان كان يُدار من قِبل الدول في السابق. كما أدى هذا التطوّر إلى ظهور أشكال جديدة للدبلوماسية حملت في اسمها صفة هذه التكنولوجيا، تعبيرا عن استخدامها الكبير لهذه التكنولوجيا في عملها، على غرار "الدبلوماسية الالكترونية"، "الدبلوماسية الرقمية"، "الدبلوماسية الافتراضية"، "دبلوماسية تويتر"...إلخ

سنحاول من خلال هذه الدراسة البحث في التأثير الذي أحدثته الثورة الرقمية على الدبلوماسية، محاولين الاجابة عن الاشكالية التالية: **كيف أثر التطوّر الكبير في تكنولوجيا وسائل الاتصال والمعلوماتية على وظائف الدبلوماسية؟**

تمّ تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

أولا/ الثورة المعلوماتية وتطوّر الممارسة الدبلوماسية.

ثانيا/ في مفهوم الدبلوماسية الرقمية.

ثالثا/ مستقبل الوظائف الدبلوماسية في ظل العصر الرقمي.

1- وظيفة التمثيل.

2- وظيفة الاستعلام.

3- وظيفة التفاوض.

أولا/ الثورة المعلوماتية وتطوّر الممارسة الدبلوماسية:

عندما نتحدث عن "ثورة المعلومات" فإننا نشير إلى تغير وانقطاع كيفي في التكنولوجيا و في الآفاق المتاحة، فإذا كان ظهور الزراعة قبل حوالي عشرة آلاف سنة ثورة وانقطاعا كاملا بين نمطي الحياة السابق واللاحق، وإذا كانت الثورة الصناعية قبل قرنين انقطاعا آخر غيّر في نمط الحياة وأساليب الإنتاج، فإننا يمكن أن نكون على فاتحة عصر جديد يمثل انقطاعا وتغيرا في نمط الحياة والتكنولوجيا، وهو المترتب على ثورة المعلومات والاتصالات، فبالرغم من حجم وسرعة التقدم التكنولوجي خلال القرن العشرين.

لقد تنبأ **ألفين توفلر** (Alvin Toffler) و **هايدي** (Heidi) منذ ثمانينات القرن الماضي بظهور "عصر المعلومات" عن طريق الانترنت، وذلك في كاتبهما "الموجة الثالثة" الذي يشرحان فيه كيف أن الحضارة الصناعية الحديثة التي تقوم على الإنصياع الاجتماعي والقوة الفيزيائية، سوف تحل محلها ثقافة جديدة ترتكز على المعلومات وعلى تكنولوجيا تعتمد كلية على إبداعات العقل البشري، وأن التحوّل من العصر الصناعي إلى عصر المعلومات يمثل ثورة حقيقية بكل المعايير، نظرا لما سوف يترتب عن ذلك الانتقال من نتائج خطيرة للغاية.[1]

تتمثل الثورة المعلوماتية في ذلك الانفجار المعرفي الضّخم، المتمثل في ذلك الكمّ الهائل من المعرفة في أشكال تخصّصات ولغات عديدة، وتضاعف الإنتاج الفكري في مختلف المجالات، وظهور الحاجة إلى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على الكمّ الهائل من المعلومات المتدفقة، واتاحته للباحثين والمهتمين وصانعي ومستخدمي القرارات في أسرع وقت وبأقل جهد، عن طريق استخدام أساليب وبرامج معاصرة تعتمد في الدرجة الأولى على الحاسوب واستخدام التكنولوجيا الاتصالية لمساندة المؤسسات ودفع خدماتها لتصل وتنتقل عبر القارات.[2]

يرى **جوزيف ناي** أن الثورة المعلوماتية الحالية تقوم على قفزات التقدّم التكنولوجي في أجهزة الحاسوب والاتصالات والبرمجيات، التي أدّت بدورها إلى انخفاضات كبيرة ومفاجئة في كلفة معالجة المعلومات ونقلها، ذلك أن ثمن الحاسوب الجديد راح يتناقص بمقدار الخُمس في كل سنة منذ سنة 1954، وارتفعت تكنولوجيا المعلومات من 07% إلى نحو 50% من الاستثمار الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن الثورة الحاسوبية راحت تتضاعف مرة كل ثمانية عشر شهرا طيلة الثلاثين سنة الماضية، بل أسرع من ذلك في الآونة الأخيرة، وهي الآن تُكلّف أقل من واحد بالمئة من كُلفتها في أوائل سبعينات القرن الماضي. أما حركة المرور على الانترنت فقد ظلت تتضاعف مرّة كل مائة يوم على مدى السنوات القليلة الماضية، ففي سنة 1993 كان هناك نحو خمسين موقعا على الشبكة في العالم، وبحلول نهاية عقد التسعينات زاد العدد إلى خمسة ملايين موقع.[3]

كما يرى **ناي** أن الميزة الهامة لثورة المعلومات ليست هي سرعة الاتصالات بقدر ما هي الانخفاض الهائل في كُلفة نقل المعلومات، فمن الناحية العملية أصبحت تكاليف النقل الفعلية ضئيلة إلى درجة أنها لا تستحق الذكر، ومن هنا فإن كمية المعلومات التي يمكن نقلها على صعيد العالم كله صارت من الناحية الفعلية غير محدودة، والنتيجة هي انفجار في المعلومات تشكل الوثائق جزءا ضئيلا منه.[4]

لقد عملت العولمة بفضل وسائل الاتصال الدولية الحديثة على جعل الدبلوماسية تعمل وفق أساليب حديثة، و التركيز على زيادة الشعور بالمسؤولية تجاه القضايا العالمية، كقضايا مكافحة التلوث، وحماية البيئة، والانفجار السكاني، وحقوق الانسان، ومكافحة المخدرات، ومحاربة الارهاب و الحد من انتشار الأسلحة النووية...الخ، حيث أصبحت هذه القضايا تتطلب النظرة الشمولية لدبلوماسية الدول في سياق المصلحة الدولية العامة.

كما أحدث تكنولوجيا المعلومات طفرة حقيقية في أساليب أداء العمل، وفي سرعة وكفاءة ودقة إنجاز العمل بصورة جعلت العالم يقفز درجات التقدم والنمو بسرعات غير

مسبوقة، وصار ما كان يتحقق في سنوات يُنجز في شهور، بل وفي أيام، وتزايدت قدرات الشعوب والأمم على التنافس العالمي وعلى اكتشاف فرص جديدة ومجالات جديدة يمكن أن تنطلق بها إلى آفاق التنمية والرخاء.

لقد تمكّنت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من التأثير في أسلوب الدبلوماسية وممارستها في إدارة العلاقات الدولية، كما أن المؤسسات المختصّة بالعمل الدبلوماسي قد وضعت ابتكارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في خدمة نشاطها الدبلوماسي. على سبيل المثال، ساعدت تكنولوجيا الاتصالات في تطوير الاتصال الدّولي وظهور نوع جديد من الدبلوماسية عرفت بدبلوماسية الأقمار الصناعية، أو الدبلوماسية الشخصية التي تكون من خلال المؤتمرات المرئية والخطوط المباشرة بين زعماء الدول.

كما أسهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التأثير على البناء السياسي الداخلي للدول، حيث توافرت المعلومات عبر وسائل الاتصالات بما أثر في صنع القرار السياسي داخل المجتمع، وأصبح الأفراد مرتبطين بالعالم الخارجي. من خلال نُظم الاتصال الحديثة ووسائله، والتي أتاحت للناس تبادل الحديث يوميا، بالصوت والصورة وكأنهم في غُرفة واحدة. وبذلك فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد فرضت على الأجهزة الدبلوماسية إعادة تنظيم هياكلها وأولوياتها.[5]

الدبلوماسية هي النشاط السياسي لأمة أو شعب من أجل تحقيق أهداف السياسة في محيط دولي قد يتسع أو يضيق، ويعتمد هذا النشاط على وسائط وأساليب بين الدبلوماسي و المركز الذي قد يكون (وزارة الخارجية) في غالبية الدول، أو مفوضية الشؤون الخارجية في الحركات و الجماعات المطالبة بالاستقلال. و تعمل وسائل الاتصال دورا مهما في تقدير الموقف السياسي و سرعة اتخاذ القرار و إبلاغه و تلقي ردود الفعل بشأنه، ولاشك أن ثورة المعلومات جعلت هذه الوظائف مختلفة في جدواها و طرق أدائها. ومن أهم نتائج ثورة المعلومات أنها أبرزت بيئة جديدة محيطة بنطاق عمل وزارات الخارجية، وفي بعض الأحيان وفرت هذه الثورة لدوائر أخرى أدوات طالما احتكرتها وزارات الخارجية، مما أدى إلى تغيير الوزن النسبي لهذه المؤسسات فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية.

فالتيار الذي يتبنى منظور التأثير السلبي يرى أن التغيرات السياسية التي نتجت عن العصر الالكتروني في المجتمع الامريكي، قد أضافت إلى قوة الرئيس في نفس الوقت الذي

توزعت فيه القوة إلى المجالس التشريعية من خلال الاعلام الذي أشرك الجمهور في قضايا العلاقات الدولية، وهو ما يعتبر تناقضا داخليا حيث أن كلاً من السلطة التشريعية و التنفيذية قد تمتعت بزيادة في القوة، إلا أن زيادة قوة السلطة التنفيذية لم توزع بالتساوي بين كل مؤسساتها بالطبع، والامكانات التي توافرت للسلطة التشريعية هي في حقيقة الامر إعادة توزيع لبعض الامكانات التي كانت قطاعات تنفيذية تملكها.[6]

يرى البعض أن الثورة الإعلامية نتج عنها تعدد الألسنة المتحدثة باسم الدولة، وفيما يطلق عليه الدبلوماسية العامة أو الإعلامية، ويرى هؤلاء أن ذلك يضعف الأداة الدبلوماسية، لأنها كانت القناة الوحيدة للتعبير عن موقف الدولة كما أن هناك من يقول إن دبلوماسية القمة والدبلوماسية الشعبية والدبلوماسية الرياضية إلى آخر ذلك من "الدبلوماسيات" قد أدت إلى توزيع في المهام التي كانت تضطلع بها الدبلوماسية الرسمية المتمثلة في وزارات الخارجية، حتى أن كاتبا ألف كتابا كاملا بعنوان "ضد الدبلوماسية، الجواسيس، الإرهاب، السرعة والحرب"، حذر فيه من نتائج الثورة الاتصالية التي تؤثر سلبا على الأدوات والأدوار التقليدية للدبلوماسية مما أفسح المجال للحركات الإرهابية و للأنشطة الاستخباراتية، وقد رأى الكاتب أن في ذلك خطرا كبيرا على السلام الدولي الذي تلعب الدبلوماسية فيه دورا كبيرا.

وإذا استرجعنا أحد أهم وظائف الدبلوماسية، نجد أنها حماية المصلحة القومية، وهي مصلحة مركبة تتكون من عدد من المصالح الجزئية اقتصادية، ثقافية، عسكرية، سياسية... الخ. ولذا فهناك حاجة دائمة إلى تشكيل صورة شاملة. ومن هنا كانت فائدة أي آلة قادرة على تربيط و معالجة المعلومات وذلك هو لب العمل والهدف من استخدام تكنولوجيا المعلومات. لقد أوضحنا هنا كيف أن تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات تستجيبان في حقيقة الأمر لأم متطلبات الجهاز الدبلوماسي المبنية على وظيفته وبنيته، وبالإضافة إلى العوامل الذاتية التي تشجع وزارات الخارجية على إدخال تقانة المعلومات في منظوماتها، فقد ضاعفت العوامل الخارجية، التي تتمثل في تغيير البيئة المحيطة، من أولوية وأهمية هذا الاتجاه، فقد تغير السياق الدولي العام المحيط بصناعة القرار الدبلوماسي متسارع الأحداث وكثرة المعلومات المتوافرة عنها.

ولذا فقد تقلصت المدة المتاحة أمام عملية صناعة القرار فهناك حاجة دائمة للاستجابة للبيئة المتغيرة فالسلوك تجاه استخدام تكنولوجيا المعلومات في الحكومة يتغير كلما أصبحت نظم المعلومات أكثر تطورا خاصة وأنه من الممكن التكيف مع بعض نظم المعلومات المستخدمة بالفعل في المؤسسات التجارية، بل إن تطبيق وتفعيل نظم المعلومات كان أحد الطرق لتمكين وزارات الخارجية من المنافسة وإثبات ذاتها نظرا لقيام

الوزارات الأخرى بمشاركة أكبر في القضايا الدولية لتمكنهم بالاتصال مباشرة بنظرائهم الأجانب.[7]

ولكن كما أن هناك مركبات ذاتية وخارجية لاستقدام تكنولوجيا المعلومات في العمل الدبلوماسي، توجد أيضا عوائق وحواجز عديدة نقسمها إلى عوائق مادية و أمنية و بنيوية و تقنية و بيئية محيطة. فالعوائق المادية تتمثل في محدودية توافر الأجهزة وضعف ميزانيات وزارات الخارجية بالمقارنة بالشركات العملاقة المتعددة الجنسية ووزارات الدفاع، مما يصعب القيام بالبحث والتطوير اللازمين في عصر المعلومات.

ومما يفاقم من هذه المشكلة أن هيكل الجهاز الدبلوماسي يتكون من مقر دائم وبعثات في الخارج مما يزيد من تكلفة عملية إدخال تكنولوجيا "المعلو-إتصالية"، نظرًا "لتمدّد" الجهاز الإداري عبر مواضع متباعدة جغرافيا.. كما أن هناك معوقات بيئية تتمثل في جانب مهم من عمل الجهاز الدبلوماسي وسط محيط أجنبي يمكن الدولة المضيفة من فرض قيود عليه وتبخل عليه بالمساعدات الفنية. وهناك أيضا عوائق تقنية تتمثل في صعوبة المعالجة الالكترونية لمعظم المعلومات التي تضطلع بها الوزارات الخارجية حيث أنها معلومات "مرنة" وغير مهيكلة، و من العوائق البنيوية صعوبة الوصول إلى استراتيجية عامة لميكنة وربط المقر بالبعثات نظرا لاختلاف أحجام السفارات واختلاف المعايير الفنية.

إلا أن المشكلة الأكبر تتمثل في العوائق الأمنية، فطبيعة المعلومات التي تتداولها وزارات الخارجية معلومات سرية، وبما أن هناك مخاطرة دائما في شبكات المعلومات بأنها يمكن اقتحامها إلكترونياً، فقد كانت المعوّقات الأمنية أحد أهم الأسباب وراء الإبطاء في ميكنة العمل في الأجهزة الدبلوماسية. وتطور أسلوبان للتعامل مع هذا العائق، الأول تقني فنّي يُعنى باستخدام تكنولوجيا متقدمة يصعب الدخول عليها و كسرها؛ أما الثاني فتمثل في إعادة تقييم معيار السّرية الدال على عدم تمكن توصيل التحليلات المهمة إلى الشخص المناسب في الوقت المناسب، وذلك حتى يتسنى اتخاذ القرارات المهمة مما حتم تبنّي رؤية جديدة لمفهوم سرية المعلومات، يدفع إلى التقليل من القيود المفروضة على انسياب المعلومات و تبادلها، وقد أتاح ذلك إمكانية الحصول على المعلومات المهمة من مصادر مفتوحة للاستخدام العام.

من السّمات المميّزة للعولمة في القرن الحادي والعشرين تزايد تعقّد العلاقات العالمية وسرعة انتقال المعلومات حول العالم، مما يفتح سبلًا جديدة لممارسة الأنشطة الدبلوماسية، ويساعد في الوقت نفسه على انضمام مشاركين جدد إليها. وقد جعلت العولمة العالم أكثر حساسية تجاه الأزمات المالية أو الاستراتيجية المفاجئة، مهما بدت متمركزة في مناطق محدّدة للوهلة الأولى. ولا يوجد مثال على ذلك أفضل من الأزمة المالية العالمية الكبرى التي ظهرت سنة 2008، وترتبت عليها خسائر انتقلت إلى الجيل التالي من دافعي الضرائب على مستوى العالم.

على القدر نفسه من الأهمية، فإن تغيُّر نطاق العلاقات العالمية يضمن فعليّا أن ظهور القضايا الأمنية بأشكالها كافة قد يحدث على نحو مفاجئ، ويمكن أن يتغير شكلها ومداها على نحو سريع. ومن هنا، يكون مفيدًا أن نعتبر المخاطر الأمنية التي تواجهها البشرية (متعددة الاشكال و الأوجه). بمعنى أنه في أي لحظة من الزمن قد يتعرض الأفراد ومجتمعاتهم للعنف السياسي أو لندرة الموارد البيئية، وهو ما قد يولّد وحده مجموعة من المخاطر المستقبلية كنقص الغذاء، والأزمات الاقتصادية، وانتشار الجرائم والأمراض، وانتهاكات حقوق الإنسان. ومن ثمَّ، فإن تصنيف أزمة أمنية إلى عسكرية أو بيئية أو اجتماعية أو مالية من شأنه أن يُقلِّل من أهمية الأحداث المترابطة والقرارات والأفكار والمعتقدات التي تشكِّل مسارات المخاطر.[8]

لقد ألغت ابتكارات تكنولوجيا الاتصال المتطورة الحدود بين الدول وأغنتها عن آليات الدبلوماسية التقليدية بظهور أجهزة اخترقت الحدود الزمانية والمكانية بحيث لم تعد المعلومة حصرا على تقارير السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية وآلياتهم التقليدية. وأصبحت الدبلوماسية العصرية هي هذا الاتصال، إذ لا دبلوماسية فاعلة بغير أساليب التواصل التكنولوجي في تلقي المعلومات وإرسالها بشكل أسهل وأشمل وأسرع. فقد وفرت التكنولوجيا المتقدمة للدبلوماسية الوقت وأعفت السفراء من الحضور إلى بلدانهم لتقديم المعلومات بشكل دوري، وبات متيسرا عقد الاجتماع مع المسؤولين من مكاتبهم على غرار الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة التي تعقد مجالسها الإدارية عبر الأقمار الاصطناعية في جلسة مفتوحة بالصوت والصورة.[9]

ممّا لا شك فيه أن الدبلوماسية المعاصرة أصبحت اليوم مشروعا متعدّد الجوانب والأبعاد، فقد أخذت أطراف كثيرة ومتنوعة تساهم فيه، ولم تعد الدبلوماسية قاصرة على شكلها التقليدي ذي الطبيعة الثنائية التي تقوم على أساس العلاقة بين دولتين فقط. وإنما أخذ فاعلون آخرون كالمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والجماهير والرأي العام تضطلع بدور لايقل عن دور الدول.

وهذا ما أدى إلى بروز نمط مستحدث من الدبلوماسية الدولية هي الدبلوماسية متعددة الأطراف. ونؤكد المتغيرات التي شهدها العالم في العقود القليلة الماضية. والتي من أبرزها ثورة التكنولوجيا والمعلومات التي رافقت عملية العولمة. إن لها أثرًا بالغًا على كل مظهر من مظاهر المجتمع، لاسيما الاتصالات الدبلوماسية وتنوعها وزيادة مجالات اهتمامها وادارتها.[10]

أحدثت ثورة الاتصالات والمعلومات تغييرا نوعيا في طبيعة وأدوات الدبلوماسية وأدت إلى ظهور الدبلوماسية الحديثة، فالثورة التكنولوجية في مجال النقل والاتصالات أصبحت تسمح بإجراء اتصالات طويلة ومشاورات بالبرقيات والفاكس والخط الساخن الذي يربط الرؤساء خاصة، وأصبح من الممكن عقد مؤتمرات وحوارات عبر الاتصالات السلكية واللاسلكية والأقمار الصناعية، ومكّن هذا المتفاوضون وهم على طاولة المفاوضات الاتصال بعواصم بلدانهم وتلقي توجيهات صناع القرار في عواصمهم، كما كان لثورة المعلومات وسرعة نقلها عبر الشبكات والقنوات التلفزيونية تأثير حاسم على عمل الدبلوماسي وكمية المتاح له من الأخبار والمعلومات والتقييمات، وجعله في مركز الأحداث العالمية وهو في مكتبه، وجعله هذا التطور في سباق مع الزمن لكي يلاحق هذه الأحداث ولا يتخلف عنها.[11]

مع التطوّر السريع في عالم الاتصالات والمعلومات أصبح الفضاء الالكتروني للمعلومات وسيط المستقبل في علاقات الدول واتصالاتها مع بعض، وهو وسيطا ذو أبعاد واسعة ومتعددة يسمح بقيام وسائل إعلام عبر القارات، إلى جانب تبادل المعلومات في كافة المجالات العلمية والفنية من خلال شبكات المعلومات الدولية "الأنترنت"، والتي لا تتوقف عن ضخّ الكثير من المعلومات التي كانت الأنظمة الحاكمة في بعض الدول تتعمد حجبها عن شعوبها، وهذا يؤدي إلى فرض مهام جديدة واستحقاقات كثيرة على وزارات الخارجية وأجهزة الدبلوماسية، من أجل القيام بالتطوير والتحديث اللازم لتكون قادرة على مواجهة و مواكبة التطوّرات التي أحدثتها ثورة الاتصال و المعلومات.[12]

ثانيا/ في مفهوم الدبلوماسية الرقمية:

يُقصد بالدبلوماسية الرقمية عملية تسخير الأنترنت وتكنولوجيا الاتصال الحديثة في التواصل مع الآخرين، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وذلك بهدف تعزيز السياسة

الخارجية أو الداخلية لدولة ما، من خلال المنصّات الرقمية، التّي أصبحت تمثل الجهاز العصبي الجديد للعالم.

تشير الدبلوماسية الرقمية أساسًا إلى استخدام المتزايد لمنصات وسائل الإعلام الاجتماعية من طرف دولة ما، من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية وإدارة إستباقية لصورتها وسمعتها. ويُشار إلى أن ممارسة الدبلوماسية الرقمية موجودة على مستويين: وزارة الخارجية، والسفارات المتواجدة حول العالم، حيث يمكن العمل على هذين المستويين الدّول من تصميم رسائل السياسة الخارجية للجماهير، عن طريق ربطها بالتاريخ والثقافة والقيم و التقاليد، مما يُسهل قبول سياستها الخارجية والصورة التي تهدف إلى ترويجها.[13]

تعتبر الدبلوماسية الرقمية امتدادًا للدبلوماسية بمفهومها التقليدي، وهي تستند إلى الابتكارات وأنواع الاستعمال الناجمة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فهي تساهم في تغيير وجه النشاط الدبلوماسي.[14] وتشمل الدبلوماسية الرّقمية مجالات متعدّدة من بينها جمع وإدارة المعلومات عن الدّول والجماعات المستهدفة، وما يعرف بدبلوماسية التأثير.

ما كان يعتبر افتراضيا أصبح أمرا واقعيا، فشركات الأنترنت العملاقة التي تهيمن على العالم الافتراضي، لم تعد فقط مجرّد شركات لتقديم خدمات في العالم الافتراضي لرواد هذا العالم ومستعملي تقنياته الحديثة، وإنما أصبحت قوى فاعلة ومؤثرة في عالمنا الواقعي، وفي سلوكنا، وفي تحديد سياسات الدّول وبناء العلاقات الدولية.[15]

فمفهوم الدبلوماسية الرقمية التّي لم يعُد الحديث عنها مجرّد تصوّر نظري لما يمكن أن يحدث في المستقبل، وإنما هناك دلائل على وجود هذا النوع من الدبلوماسية الجديدة التي ستضاف إلى قاموس الدبلوماسية في العالم.

لقد تحولت شركات الأنترنت العملاقة إلى قوى حقيقية تؤثر في سياسات الدول وفي العلاقات الدولية. وقوة تأثيرها اليوم تفوق قوة تأثير الدّول الكبرى في العالم، وتتجاوز قوة تأثير المنظمات الدّولية الكبيرة و المؤسسات الحالية المؤثرة. وبالرغم من أنّ المصطلح مازال محدود الاستعمال في القاموس الدبلوماسي والسياسي والاعلامي، إلّا أنّ الدبلوماسية الرقمية أصبحت تلعب دورًا كبيرًا في رسم العلاقات بين الدّول وبين الدّول وشعوبها.[16]

يرى **فرانز ستيفن** و **غريغ أوستن** إنه نتيجة للمستويات العالمية للاتصالات العابرة للحدود في المجال الالكتروني، ونتيجة لذلك فإنه لابد من البدء بتطوير الدبلوماسية الإلكترونية.[17]

الدبلوماسية التقليدية المتعارف عليها، من حيث أهدافها، بل ما يميزها هو المشاركة الفاعلة للشعوب في طرح المشاكل، وتقديم متطلبات العصر للشعوب وواقعها، بفضل شبكات التواصل الاجتماعي ومخاطرها وتداعياتها على أسرار الدّول، لاسيما الكبرى منها. وفي ذات الوقت أصبح مهمًا بالنسبة للمؤسسات الحكومية أكثر ممّا مضى أن يكون لها تواجد فعّال على هذه الشبكات، ليس لقمع هذه الأصوات، إنّما للاستماع إليها ولهمومها، وتقييم ردود الأفعال، وبناء فكرة أفضل عن آمال وتطلعات الشعوب لتتوافق مع مصالح المجتمعات للصالح العام.[18]

لذلك كان لزاما على مؤسّسات العمل الدبلوماسي أن تتواجد في هذا الفضاء السايبيري (Cyberspace) التفاعلي كجزء مهم وحيوي من عملها الدبلوماسي، تتواصل مع الأفراد والمنظمات بأنواعها، الرسمية من مختلف الأقطار حول العالم لتسمع منهم أفرادا ومنظمات، وتتحدث إليهم، وتتشارك معهم الطروحات وتطلعهم على سياساتها وتحركاتها ونشاطاتها، لتحقيق فهم أوسع وتعزيز رأي عام مساند وداعم لسياساتها ومقو لمواقفها ومفاوضاتها، ولتحقيق مصالحها الوطنية على الساحة الدولية وليس لمخاطبة الأفراد والمنظمات الأجنبية فحسب، بل أيضا لإيجاد سياق عالم يستطيع من خلاله مواطنو الدولة صاحبة الرسالة فهم واستيعاب سياسات الوطن وتحركاته مواقفه، قراءة الأحداث على المسرح الإقليمي والعالمي، ليشاركوا هم أيضا بصفتهم الفردية كمواطنين في الفاعل مع شعوب العالم و التحدث معهم، وشرح سياسة بلدانهم، والمساهمة في تفسير المواقف والأحداث على الوجه الذي يخدمون به أوطانهم.[19]

هناك من يحصر "الدبلوماسية الرّقمية" في مصطلح "الاعلام الدّبلوماسي الرقمي" ويرون بأن هذا الأخير مصطلح إعلامي جديد يتمحور حول الانتاج الاعلامي الدبلوماسي، عبر الاعلام الرقمي التقليدي من مواقع وصفحات للسفارات والممثليات، إضافة إلى صفحات تواصل اجتماعي على "تويتر" "فيس بوك" لهذه المؤسسات العاملة في الدبلوماسية. حيث تتسابق وزارات خارجية الدول و السفارات والممثليات و الحكومات إلى الانخراط في هذا الاعلام الجديد.[20]

يرى الدّكتور **سليمان صالح** أن تطوّر تكنولوجيا الاتصال قد فاجأ جميع الدول وفرض عليها الكثير من التحديات، وفي نفس الوقت فتح أمامها الكثير من الفرص. حيث أن

من أهم هذه التحديات ضرورة تطوير العمل الدبلوماسي، وتطوير كل أنواع الدبلوماسية، فهذا التطوّر فتح المجال لظهور أنواع جديدة من الدبلوماسية تعدّدت مسمياتها والمصطلحات التي تحاول توصيفها، من أهمها "الدبلوماسية الرقمية" (Digital Diplomacy) أو الدبلوماسية الإلكترونية (E- diplomacy).

تعرّف وزارة الخارجية البريطانية "الدّبلوماسية الرقمية" بأنّها: «حل مشكلات السياسة الخارجية باستخدام الانترنت».

ويتفرع من "الدّبلوماسية الرقمية"، الدبلوماسية "عبر التويتر" (Twidiplomacy) والدبلوماسية عبر "الفيس بوك" (Facebook diplomacy). وهذه المصطلحات تعني أن هناك مجالات جديدة لممارسة الدبلوماسية، و أن كل دولة لابد أن تبحث عن كيفية استغلال أدوات الانترنت على غراروسائل التواصل الاجتماعي في ممارسة الدبلوماسية.[21]

ليس هناك تعريف متفق عليه للدبلوماسية الرقمية، إلا أن أبسط تعريف لها يشير إلى أنها تعبّر عن استخدام شبكة الانترنت وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للمساعدة على تنفيذ أهداف دبلوماسية، أو أنها تعبّر عن عملية تسخير الانترنت وتكنولوجيا الاتصال الحديثة للتواصل مع جمهور خارجي، بهدف خلق بيئة تمكين للسياسة الخارجية لبلد ما.

وتتحوّل المعلومات إلى صيغة رقمية، بما يتيح إمكانية توظيفها من قبل الدبلوماسيين والقدرة على الاحتفاظ بها، والتنسيق مع أجهزة أخرى للحكومة، واستخدام هذه الوسائل للاستمرار في تنفيذ دور الإشراف والتوجيه للسياسة الدولية عبر الحكومة، حتى عندما تصبح الدوائر البيروقراطية تأخذ صبغة دولية بشكل متزايد.[22]

وتتيح الدبلوماسية الرقمية للدبلوماسيين الاتصال بشعوبهم والشعوب الأجنبية والاستماع إليهم والتحاور معهم، هؤلاء الناس الذين انتقلوا وتواجدوا على الأنترنت، إضافة إلى فرض تأثيرهم في عالم الأنترنت المزدحم على نحو متزايد.[23]

فالدبلوماسية الرقمية خلقت لنفسها قنواتها الجديدة التي تختلف عن القنوات الدبلوماسية التقليدية، والفاعلون داخل هذا العالم الدبلوماسي الجديد يختلفون عن نظرائهم في عالم السياسة التقليدي، حيث أصبحت الشركات الرقمية الكبرى تأخذ مكان الدول والمنظمات الدولية الكبرى. إنها ليست "دبلوماسية موازية" مثلما يطلق اليوم على أنواع من الدبلوماسيات التي تستعين بها الدول لدعم سياساتها الخارجية، وإنما هي دبلوماسية قائمة بذاتها لها أسلوبها الخاص وطرق عملها التي تختلف عن الدبلوماسية التقليدية.

تتميز هذه الدبلوماسية الجديدة بأنها شفافة وسريعة، وقوة تأثيرها ظاهرة للعيان، وهي ليست حكرا على الدّول وإنما يمكن أن يمارسها أشخاص وجماعات ومنظمات والعلاقات داخلها لا تحددها دائما المصالح، وإنما يمكن أن يكون للقيم داخلها دور مهم إذا وجدت من يدافع عنها ويتبناها كخطة دبلوماسية.[24]

تتميز الدبلوماسية الرقمية بعدّة مزايا أخرى هي: الأولى المركزية واللامركزية، عن طريق تخفيف الجهاز البيروقراطي وتقليل التكلفة وتوفير قنوات اتصالية سهلة داخل المؤسسة بما يزيد من الكفاءة والفعّالية، والثانية: التفتّت والاندماج، عبر سهولة أنشاء روابط إلكترونية افتراضية بين المجتمعات المختلفة بما يزيد من سهولة الاندماج، وفي نفس الوقت القدرة على التعبير عن الهوية الذاتية، والميزة الثالثة: الشفافية، بحالة الانكشاف العالمي ودعم التكتل والتحالف وراء قضايا عالمية، حيث شكل ذلك لصانعي القرار قضايا تتعلق بكيفية التعامل مع المعلومات والضغوط، والميزة الرابعة: التعبئة و الرشادة، بتوافر المعلومات في اتخاذ القرارات والموازنة بين التعبئة والرشادة في اتخاذ القرار، أما الميزة الخامسة: السرعة وذلك بتجاوز الزمان والمكان وقيود الجغرافيا بما ينعكس على تسريع الخطى لاحتواء الصراعات، والتدخل الإنساني... وغيرها، وتتمثل الميزة السادسة في: الافتراضية: يعني المحاكاة عبر الحاسوب للواقع الفعلي، "فالدبلوماسية الافتراضية" هي دبلوماسية حقيقية، تتم عبر وسائل تكنولوجية، وقد برز ما يُعبّر عنه بمصطلح "الدبلوماسية الضخمة" (Mega-diplomacy)،و التي تعبر عن شبكة التفاعلات السريعة بين فاعلين رسميين وغير رسميين.[25]

الشكل رقم1: ترتيب عشر دول الأولى في استخدام الدبلوماسية الرقمية

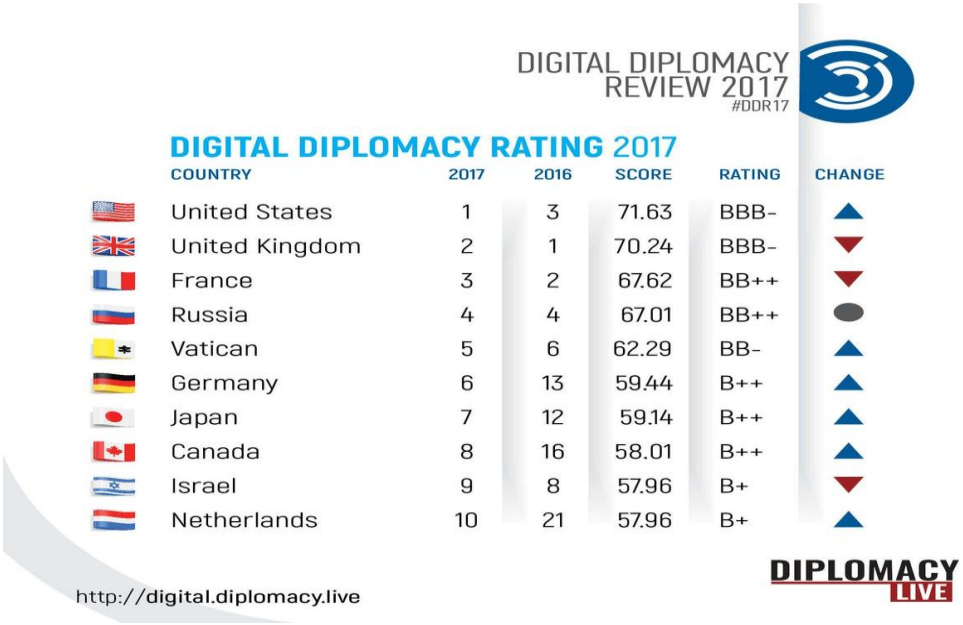

المصدر: https://twitter.com/diplomacy_live

ساعد الفضاء الرقمي على الحد من إهدار الوقت والموارد في التحضير للفهم بين قادة الدول، وأثرت وسائل الاعلام كذلك على عمل وزارة الخارجية عبر نقل المعلومات والأحداث و التقارير، وأدى ذلك إلى تحوّل وزارة الخارجية من مجرّد محصّل للبيانات ومجمع للمعلومات ومنفذ للسياسات، إلى متلقّ للمعرفة ومنسق للمجهودات ومفكر في البدائل، ومخطط للاستراتيجيات.

ويتمّ توظيف الفضاء الرّقمي في العمل الدبلوماسي عبر أدوات جديدة مثل مواقع الأنترنت الخاصة بالسفارات أو عبر استخدام الشبكات الاجتماعية مثل "تويتر" "فيس بوك" و"يوتيوب"، والتي أتاحت فرص الوصول مباشرة إلى جمهور الدّولة بدلا من الانتصار على العلاقات مع المؤسسات الرسمية، وأصبحت تلك الأدوات الجديدة تساهم في خدمة أهداف السياسة الخارجية للدّولة.

ويتطلب تفعيل الدبلوماسية الرّقمية العمل على تحقيق عدّة اعتبارات، لعل أهمها: دمج التكنولوجيا ونشاطات الادارة، تمويل برامج تطوير التكنولوجيا في مختلف المناصب الدبلوماسية، تأسيس مركز تكنولوجيا للتعاون مع السفارات في الخارج، العمل على اعتماد تمويل خاص للابتكار التكنولوجي واستخدام البرامج الالكترونية الادارية، توسيع التشارك في المعلومات والمعارف، العمل على إقامة نظام موسع لإدارة العلاقات، تحسين قدرات البحث و الاستيراد للمواد الرقمية، وتوسيع استخدامها للمؤتمرات المنقولة عبر الأقمار

الصناعية، تبني أدوات اتصال جديدة مثل منتديات النقاش الحي الرقمي، وخدمات الفيديو عبر الأنترنت، و التي تغيّر من طريقة التفاعل بين الناس من مختلف أنحاء العالم.[26]

تعرف الدبلوماسية الإفتراضية بأنها: التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي تتم عن طريق الوسائط الرقمية (الإلكترونية)، بدلا من التواصل وجها إلى وجه، رغم أن الإفتراضي يعني عدم وجود واقع.. ومع ذلك فإن الدبلوماسية الإفتراضية، هي عبارة عن دبلوماسية حقيقية(واقعية)، بمعنى وجود تفاعلات وعلاقات رسمية بين المسؤولين من مختلف الحكومات.

إن مبادرة الدبلوماسية الإفتراضية، وهي مبادرة يديرها معهد الولايات المتحدة للسلام، لاستكشاف دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تسيير الدبلوماسية، حيث تقدم تعريف للدبلوماسية الإفتراضية على النحو التالي: «في أوسع مفهوم لها، الدبلوماسية الإفتراضية تعني تغيير الدبلوماسية، ويشتمل مفهومها نطاقه الضيق على صنع القرار والتنسيق والاتصال، المرتبطة بظهور عالم شبكي، وممارسة العلاقات الدولية عن طريق مساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات».

تمثل السفارة المقر الثابت للبعثة الدبلوماسية، التي تمثل مصالح دولة في دولة أخرى بالرضا المتبادل. فهل أصبح هذا المفهوم يحتاج لإعادة النظر؟ وهل يمكن أن يصبح شيئا من الماضي ويحل محله السفارة الإفتراضية؟ رغم أن مفهوم السفارة الإفتراضية يثير عدّة أسئلة، خاصة حول إمكانية مواكبتها أنشطة السفارة الحقيقية، فعندما نصف السفارة الإفتراضية فهذا يعني أنه ليس لدينا وجودًا ماديًا يتمثل في مبنى يحتوي على مكاتب عمل، لذلك أصبح مفهوم السفارة يحتاج لإعادة نظر بعد ظهور مصطلح السفارة الإفتراضية، فقد أصبح واضحا لدى دوائر السياسة الخارجية أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غيّرت وجه الدبلوماسية باستخدام حلول الكترونية لتقديم مختلف الثقافات والأفكار، الأمر الذي يتطلب مشاركة واسعة من الحكومات في تطوير الفضاء الإفتراضي.

تعود البحوث والتجارب في هذا الصّدد إلى مؤسسة الدّبلوماسية سنة 2000، وقد مرّ عقد من الزمن على تجربة السفارة الإفتراضية واستخدام الأنترنت في ممارسة الدبلوماسية، حيث اتجهت وزارات الخارجية في عدد من دول العالم إلى "رقمنة" الدبلوماسية بإنشاء السفارات الإفتراضية على مواقع الأنترنت.[27]

يُعبّر عن استخدام الأنترنت والوسائل الرقمية في الدبلوماسية العامة بـ "الدبلوماسية العامة الرقمية" (Public Diplomacy 2.0). وطبقا لهذا النهج الجديد في التعامل مع الدبلوماسية العامة، فإنّ السياسات الحكومية تهدف إلى تعزيز وتشجيع إنشاء مثل هذه الشبكات عبر الحدود، والمشاركة فيها بدلا من فرض السيطرة عليها. والواقع أنّ الإفراط في فرض السيطرة الحكومية من شأنه أن يعوّض المصداقية، التي يقترض في تصميم هذه الشبكات أن يولّدها. والواقع أن تطوّر الدبلوماسية العامة، من الاتصال من طرف واحد إلى الحوار ذو الاتجاهين، جعلها تتعامل مع عامة الناس باعتبارهم مشاركين في خلق الاتصالات وتحقيق المغزى منها.[28]

يرى **كريستوفر هيل** (Christopher R. Hill) أنّه في ظل هذا العدد الهائل من المشاكل والقضايا الدولية اليوم، فإنّ الدبلوماسية تحتاج حقا إلى الجمع بين فن إدارة الدولة القديم في القرن العشرين والأدوات الجديدة التي وفرتها التكنولوجيات الرقمية الناشئة، حيث تنتشر هذه الأدوات الجديدة في كل مكان، فمن الصعب أن تجد سفيرًا للولايات المتحدة الأمريكية، في أي مكان من العالم لم يعتنق التحدي المتمثل في إتقان تكنولوجيات الاتصال هذه، وأغلبهم لديه حساب على "تويتر" أو "فيسبوك"، أو يضعون مشاركات على اليوتيوب بشكل متكرّر، وكل هذا من أجل إبقاء الناس في البلدان التي يعملون بها، أو في بلدانهم مطلعين على أنشطتهم اليومية، أو من حين إلى آخر آرائهم فيها يتصل بقضية ما، أو حتى حالتهم المزاجية. ووفقًا لتقديرات وزارة الخارجية فإن موظفيها على اتصال مباشر بأكثر من خمسة عشر مليون شخص في مختلف أنحاء العالم.[29]

يعتمد غالبية السفراء والدبلوماسيون، وحتى الوزراء والرؤساء اليوم على مواقع التواصل الاجتماعي التفاعلية، بهدف تقديم صورة جيدة عن بلدانهم وسياساتها الخارجية، وشرح الأعمال التي يقومون بها، ويساهمون في نشر ثقافة بلدانهم على نطاق عالمي، وتستخدم أيضا من قبلهم لتهيئة الرأي العام العالمي لقرار معيّن يكون ذا أهمية عالمية بالنسبة بالدول الكبرى.[30]

ثالثا/ مستقبل الوظائف الدبلوماسية في ظل العصر الرقمي:

يرى كل من **بريان هوكنغ** (Brian Hocking) و **جون مليسن** (Jan Melissen) بأن الشيء الجديد في الدبلوماسية له علاقة بتطبيق تقنيات الاتصالات الجديدة على الدبلوماسية، وأن هذه القضية تدخل في صميم المهام الاساسية للدبلوماسية، بما في ذلك التمثيل والتفاوض و جمع المعلومات. ونظرا لمركزية الاتصال في الدبلوماسية، فإنه من غير المفاجئ أن يكون ظهور وتطور وسائل الاتصال والاعلام الاجتماعية موضع اهتمام لممارسي

الدبلوماسية، فهم في طور تعديل عاداتهم وإيجاد صوتهم في مجال معلوماتي جديد. وهذا ما يشجع على ايجاد تحليلات والبحث عن تفسيرات حول ما يحدث للدبلوماسية كآلية تنظيمية لمجتمع الدول.[31]

1- وظيفة التمثيل: تُعدّ السفارات والدبلوماسية في أي بلد منذ القدم، بأنها مراكز تجسّس وعيون العدو، وكان السفراء يقومون بدور الاستخبارات الخارجية بشكل كامل، إذ لم تكن الامبراطوريات تمتلك أجهزة استخبارات، فكان السفير وطاقمه عبارة عن مؤسّسة استخبارية في أرض العدو، وكان التعريف المبطن للسفير بأنه: «الجاسوس الرّسمي المعلن لبلده»، فيما تعرّف الدبلوماسية حديثاً بأنها: «فن ممارسة العلاقات الدولية والتمثيل الخارجي»، كما يطلق على الشخص البارع واللبق في التعامل ذو القدرة على اقناع الآخرين بالدبلوماسي.

ثم أخذت الدول تؤسّس أجهزة استخبارات خارجية لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الدوائر الاستخبارية قبل ذلك تقتصر على الاستخبارات الحربية والجنائية.

يحدث عادة أن يكون الدبلوماسيون أهدافا للتهديدات أو لأعمال عنف، ولا يتمّ ذلك عن جهل بوضعهم وحالهم كالدبلوماسيين فقط، بل بقصد الاضرار بأشخاصهم أو لاستفزاز حكوماتهم. تُذكر في هذا الصدد نزاعات سببها شتم أو عنف أُرتكب على أشخاص مارسوا وظائف دبلوماسية وقنصلية، ورغم ذلك فقد كان **تاليران** يرى أنّ الحروب ستكثر إذا أخذنا السلاح للانتقام كل مرة يشتم فيها سفير.

مع تعاظم الحركة الدّولية، أصبحت مسألة الحصانات الدّبلوماسية تزداد صعوبة، فهناك دبلوماسيون يقيمون في دول من دون أن ينتموا إلى بعثة معينة، وذلك قصد حضور مؤتمر أو المشاركة في تنظيم ما بين حكومي مثلًا، وهناك شخصيات حكومية وموظفون كبار، مدنيين وعسكريين ومبعوثون فوق العادة (Envoyés extra ordinaires) ومساعدون تقنيون توكل لجميعهم مهام كبيرة دون أن ينتموا إلى السّلك الدّبلوماسي، كما تقوم الطّائرات و القطارات بنقل المبعوثين يوميًا ويحدث هذا دون أية حيطة أو تشريف، ومن غير أن يطلبوا امتيازات دبلوماسية، فإنّ بإمكان هؤلاء الأشخاص أن يتذرعوا بالطّابع الرّسمي لمهامهم ليطلبوا التّسهيلات والضّمانات.[32]

يجري الاتصال بين الدول أساسا عن طريق البعثات الدّبلوماسية، ولأجل ذلك فإن القنوات السلمية والدّائمة وكل ما يمس وضعها ووظائفها هي محل ممارسات و موضوع أعراف بالغة الدّقة تم تقنين العديد منها ونظامها يخالف القانون العام للتسيير العمومي المطبق داخل الدولة على اعتبار أن الأمر يتعلق بمباشرة صلاحيات سياسية وإدارية لدولة خارج حدود اختصاصها، وداخل تراب دولة أخرى ذات سيادة[33]

في المجتمعات المعاصرة تتسع حرية الإعلام و الحاجة إليه تدريجيًا، حيث أن بثّ الإشارات وسهولة الانتقال اللقاءات وتزايد عدد المؤتمرات الدّولية تميع المهام والمسؤوليات وصلاحيات البعثات الرّسمية في البحر الهائل لنظام اتصال صاخب وفوضوي ومتناقض. ومن جهتها، تزدحم الوزارات والسفرات بوسطاء يقترحون كل أنواع الخدمات واللقاءات والأسرار لأغراض مصلحية في الغالب أو بدافع المكر و المخادعة.[34]

لقد غيّر التقدّم الهائل الذي تمّ إحرازه في ميدان الاتصالات من ظروف ممارسة العلاقات الدبلوماسية تغييرا عميقا، إن لم يكن قد غيّر من طبيعة هذه العلاقات نفسها. فباستثناء الجانب البروتوكولي للوظيفة التمثيلية التي لم يبقى منها سوى مغزاها الرمزي، فقد أصبحت المهام الثلاثة التقليدية الأولى للخدمات الدبلوماسية خالية تماما من أي مضمون حقيقي، فلم تعدّ القيادات السياسية في حاجة إلى خدمة السفارات للقيام بوظيفة الاتصال فيما بينها، إذ تقوم هذه القيادات بالانتقال بنفسها باستمرار وبسرعة من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى وجود وسائل الاتصال العديدة والتي يمكن استخدامها في اجراء محادثات مباشرة عند الضرورة.

ولم يختف الدور الاعلامي للبعثة الدبلوماسية تماما، ولكنه أجبر على التغيّر، إذ عادة ما يتمّ تداول الأخبار بشكل فردي عن طريق وسائل الإعلام قبل أن تتمكن السفارات من نقلها، و بالتالي فلا يبقى لهذه السفارات دور سوى محاولة تحذير حكوماتها من التغيرات المتوقعة، والتي لم تعرف بعد، أو جمع وتحليل وتفسير الأخبار التي تمّ نشرها بالفعل. وفي هذا الإطار عادة ما يتمكن الصحفيون من تحقيق السبق على الدبلوماسيين.[35]

2- **وظيفة الاستعلام:** يتمثل الواجب الأول في الدبلوماسية برعاية مصالح الدولة، ويكون الهدف الأول في رعاية المصالح هو جمع المعلومات عن كل شيء يهمنا حول البلد الذي تتواجد به البعثة الدبلوماسية، بالإضافة الى المهمات الاخرى كرعاية الجالية وتسهيل النشاط السياسي والاقتصادي وتسهيل عملية التواصل بين الدول والمنظمات الدولية.

الدبلوماسية والاستخبارات جهازان منفصلان ولكنهما يكملان بعضهما البعض، حيث يعتبر الأمن الخارجي من المهام الاساسية للأمن الوطني وهو على عاتق الاستخبارات

والخارجية معا. فوزارة الخارجية عضو أساس ومهم في إدارة المجتمع الاستخباري، وهي داعم مهم وأساسي للعمل الاستخباري خارج البلد، وتوفر الغطاء الدبلوماسي وجواز الخدمة وتزج ضابط الاستخبارات ضمن الوفود الدبلوماسية الذاهبة والوافدة بشكل سرّي ومحترف، وتضع الحقيبة الدبلوماسية الحصينة في خدمة البريد الاستخباري، كما توفر الدعم اللوجستي الاستخباري لإيصاله الى المصادر من خلال السفارات.

كما أن كل أدوار وأنواع وأساليب جمع المعلومات تكون من خلال العنصر الاستخباري داخل السفارات بالغطاء الدبلوماسي، حيث تتولى السفارات والقنصليات دوراً اساسياً في جمع المعلومات العلنية ومعلومات الجالية وما يجري في البلدان بما يخصّ الوطن، وتدقيق الشركات والمستثمرين القادمين إلى الوطن من البلد المعني وتدقيق موقفهم وسلامة عملهم ودورهم في بلدانهم، وتراقب تضخّم أموال البعض من المسؤولين الحكوميين في الخارج، وتتابع أخبار الجالية ونشاطاتهم الإيجابية والسلبية وتنقلها إلى المؤسّسة الأمنية من خلال تعاون الخارجية مع الاستخبارات. حيث تُحصي الدوائر الدبلوماسية ما نسبته 80% من البريد الوارد من السفارات، بأنه بريد استخباري يحتوي على معلومات ومتطلبات واستفسارات الجهاز الاستخباري.

أثّر الفضاء الرقمي على وظيفة الدبلوماسي في جمع المعلومات وإيصالها إلى دولته وتعزيز قدرته على المتابعة لما يجري داخل بلده أو داخل الدولة التي يتواجد بها، وإتاحة الفرصة للدبلوماسي للتدريب عن بُعد عن طريق الأنترنت والعمل على رفع قدراته العلمية واللغوية، وتأسيس سفارات افتراضية في المناطق الخالية من الحضور الدبلوماسي أو الضعيفة، بتطوير مواقع إلكترونية تؤسّسها وزارة الخارجية بالدولة المعنية، ذات خدمات موسعة وحية ومتطورة. وأثرت على وظائف الدبلوماسية وهي الحماية لمصالح الدولة والملاحظة والمتابعة والمفاوضات وجمع المعلومات، والمشاركة في صنع القرار والمحاكاة للمنازعات الدولية، وتعظيم فوائد التدريب ورفع كفاءة العنصر البشري، عن طريق ما يمكن أن تتيحه الأنترنت من مهارات لغوية ومعلوماتية وتفاوضية، كما يمكن الاطلاع على كافة مناطق النزاع في العالم، وإقرار مشروعات أمنية مشتركة عن طريق مواقع الأنترنت والتواصل مع الأطراف المعنيين عن طريقه.[36]

كما أثّر الفضاء الرقمي على العمل الدبلوماسي من خلال الأنترنت والمحمول والكمبيوتر والاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية، وما تتيحه مواقع الأنترنت من معلومات جيوسياسية، وساعد الفضاء الإلكتروني في تغيير شكل العلاقات الدولية، عن طريق التأثير على العنصر البشري، وعلى فن الدبلوماسية والمبعوثين الدبلوماسيين في طريقة جمعهم المعلومات وطرق الإرسال وجمع المعلومات، وعملية اختبار الدبلوماسي الذي يجب أن يمتلك قدرة عالية من التعامل مع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، ويستطيع أن يتفاعل من خلالها. وكذلك في طبيعة الرسائل التي يمكن أن يبعثها المبعوثون الدبلوماسيون.

وساعد الفضاء الإلكتروني على الحد من إهدار الوقت والموارد في التحضير للقمم بين قادة الدول، وأثرت وسائل الإعلام كذلك على عمل وزارة الخارجية عبر نقل المعلومات والأحداث والتقارير، وأدى ذلك إلى تحوّل وزارة الخارجية من مجرد محصّل للبيانات ومجمّع للمعلومات ومنفذ للسياسات، إلى متلق للمعرفة ومنسق للمجهودات ومفكر في البدائل ومخطط للاستراتيجيات.[37]

وإذا استرجعنا أحد أهم وظائف الدبلوماسية، نجد أنها حماية المصلحة القومية، وهي مصلحة مركبة تتكون من عدد من المصالح الجزئية سياسية، واقتصادية، وثقافية، وعسكرية، لذلك فهناك حاجة دائمة إلى تشكيل صورة شاملة.

ومن هنا كانت فائدة أي آلة قادرة علي تربيط ومعالجة المعلومات؛ وهذا هو لبّ الهدف من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تستجيب - في حقيقة الأمر- لأهم متطلبات الجهاز الدبلوماسي المبنية على وظيفته وبنيته، بالإضافة إلى العوامل الذاتية التي تشجع وزارات الخارجية على إدخال تقنية المعلومات في منظوماتها، لكن لا يمكن إغفال العوامل الخارجية، التي تتمثل في تغير البيئة المحيطة بهذا العمل، فقد تغيّر السياق الدولي العام المحيط بصناعة القرار الدبلوماسي مع تسارع الأحداث وكثرة المعلومات المتوافرة عنها.

ولذا فقد تقلصت المدّة المتاحة أمام عملية صناعة القرار، وأصبحت هناك حاجة دائمة للاستجابة للبيئة المتغيرة. فالسلوك تجاه استخدام تكنولوجيا المعلومات في الحكومة يتغير كلما أصبحت نُظم المعلومات أكثر تطوراً، وأنه من الممكن التكيف مع بعض نُظم المعلومات المستخدمة بالفعل في المؤسّسات التجارية، بل إن تطبيق وتفعيل نُظم المعلومات كان أحد الطرق لتمكين وزارات الخارجية من المنافسة وإثبات ذاتها؛ نظراً لقيام

الوزارات الأخرى بمشاركة أكبر في القضايا الدولية لتمكنهم بالاتصال مباشرة بنظرائهم الأجانب.

ولكن كما أن هناك مركبات ذاتية وخارجية لاستقدام تكنولوجيا المعلومات في العمل الدبلوماسي، توجد أيضا عوائق عديدة منها ما هو مادي، وأمني، وبنيوي، وتقني؛ فالعوائق المادية تتمثل في محدودية توافر الأجهزة وضعف ميزانيات وزارات الخارجية بالمقارنة بالشركات العملاقة المتعددة الجنسية ووزارات الدفاع، مما يصعب القيام بالتطوير اللازم في عصر المعلومات. ويفاقم من هذه المشكلة أن هيكل الجهاز الدبلوماسي يتكون من مقر دائم وبعثات في الخارج؛ مما يزيد من تكلفة عملية إدخال تكنولوجيا "المعلو-اتصالية "، نظراً "لتمدد "الجهازالإداري عبر مواضع متباعدة جغرافياً.

أصبحت كثرة المعلومات إحدى الصعوبات التي تواجه وظيفة الاستعلام، في حين كانت "ندرة البيانات" تمثل المشكلة الرئيسية في وظيفة جمع المعلومات في السابق. وقد أصبح يتم استخدام مصطلح "الوصول" (Access) بدل مصطلح "الجمع" (Collection)، لتوضيح أننا في عالم الأنترنت نتعامل مع عملية مختلفة عن عملية جمع المعلومات التقليدية. ويعدّ الأمر المهم في هذه الأحوال هو معرفة ما البيانات التي تعين الدخول إليها وتحليلها. وهنا تبرز مشكلات أخرى تواجه المحللين عندما يحاولون استخلاص المعنى العام من مجموعات البيات الضخمة.[38]

يعتمد الاستخدام الفعال لعملية جمع المعلومات المستقاة من مصادر الأنترنت بما في ذلك مجموعات بيانات وسائل التواصل الاجتماعي، على ايصالها إلى الاشخاص المناسبين بسرعة وبصورة آمنة، وتقديمها في شكل يجعلها ذات أهمية استراتيجية وعملياتية لصنع القرار.

3- وظيفة التفاوض: إن البحث عن تطابق المصالح هو الطريق العادي للمساومة والمصالحة. كما أن إدارة تعديلهما واستقرارهما تدفع إلى التفاوض. ومن جهته، فإن مسار اتفاق إدارة الأطراف قد تحول من الفرد إلى الدولة، رغم أن الحقيقة العميقة للعلاقات الدولية ليست كتلك التي تحكم التجارة. لأن المفاوضة الدبلوماسية هي شكل من أشكال مناورة الدول على غرار الحرب، رغم الاختلاف بينهما على أن المفاوضة تتمّ بالتشاور

والإعداد الجيد والمعقد، بينما تتصف المواجهة الحربية بالقسوة وبالتبسيط والاستقطاب الثنائي، وتؤدي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية ولو مؤقتا.

منذ آلاف السنين ساد حياة الأمم التناوب التالي: تفاوض قبل الحرب، ثم تفاوض بعد الحرب. والمؤتمرات الكبرى التي تجمع المفاوضين المزودين بالصلاحيات، وهي التي تعتمد في الغالب بتأريخ أحداث ذات أهمية تعادل على الأقل أهمية الأحداث التي تسبّبت في الحروب. إن تاريخ الشعوب – على الأقل تاريخ الشعوب الأوروبية- أملته في الأساس المساومات الدبلوماسية. وعليه، فإن المفاوضة تتكفل بتحوّل الوسط الدولي.

المفاوضة باعتبارها شكلا متطوّرا من أشكال الاتصال، هي اليوم وأكثر ما كانت عليه في السابق، في صميم السياسة بين الشعوب التي تقييم بينها علاقات غاية في الكثافة والصداقة، أو حتى في التفصيل. وعلى العكس من ذلك تقييم أحيانا أخرى علاقات متقطعة وحذرة. إن الجوار لا يخلق دوا المبادلة و الصداقة، بل قد ينشئ أحيانا عدم الثقة والتنافس، وقد يصل الأمر فيه إلى المواجهة.[39]

ثمّة معضلة أخرى جوهرية تتعلق بوجود تكنولوجيا الاتصالات والنقل في كل مكان، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى حاجة متزايدة إلى تمثيل دبلوماسي، فتكنولوجيا الاتصالات والنقل جعلت العمل الدبلوماسي للاتصال والتفاوض والذي يقوم به الممثلون المفاوضون من شأنه أن يكون عمليا ذلك لأنه يدار مباشرة بين المسؤولين المهتمين بالأمر، فعلى سبيل المثال استطاع وزراء الزراعة في النرويج وكندا أن يتوصلوا إلى بنود اتفاقية ثنائية عبر الهاتف أو عبر التواصل عبر شبكة تلفزيونية مغلقة، أو المقابلة وجها إلى وجه بعد سفر أحدهما سفرية استغرقت حوال عشر ساعات، فإن هذه الممارسات أصبحت أكثر شيوعا.

لماذا إذا مازلنا نستبقي على سفراء مقيمين ومهام خارجية؟

البعض يزعُم أن الدبلوماسية المباشرة والأقل تفويضا تكون أكثر تأثيرا وفاعلية، لأن من شأنها أن تقلل احتمالية ظهور سوء تفاهم، حيث أن القادة والوزراء يتحدثون إلى نظرائهم، والدبلوماسيين والذين بدورهم يتحدون إلى نظرائهم والذين بدورهم يتحدثون إلى رؤسائهم، وهذا الشيء لا يماثل استخدام الهاتف في الوقت الراهن، فإن المعاملات الدبلوماسية في مؤتمر القمة بين مسؤولين في الحكومة وبين قادة ليسوا على درجة ممثلين أصبحت أكثر شيوعا، فمؤتمرات القمة التي تتمّ فيها المفاوضات الحقيقية قد حلت محل الزيارات الدولية التقليدية، أي المقابلات الاحتفالية بين رؤساء الدول.[40]

ومع هذا فإن التفاوض والتواصل المباشر بين المسؤولين كما يحدث في المقابلات الخاصّة بمؤتمرات القمّة، في غياب التجهيزات التفصيلية وإجراءات ما قبل التفاوض والذي يتمّ من قِبل الممثلين المختصّين، قد يواجه شيئا من الخطر وعدم المصداقية، مثل هذه المقابلات قد تؤدي إلى نوع من الإحراج لأحد الطرفين أو كلاهما، وكذلك قد تؤدي إلى نتائج سلبية في الإجمال، وأفضل مثال لهذا الموقف والذي كان من الصعب أن نحوّل البصر عنه كان في عام 1986، حيث كانت قمّة "ريكيافيك" (Reykjavík Summit) بين الرئيس الأمريكي **رونالد ريغان** والرئيس الروسي **ميخائيل غورباتشوف** بشكل مثير ومفاجئ على الرئيس **ريغان** أن يوافق كلا البلدين على التخلص النهائي من الأسلحة النووية بالكامل، وكان ريغان والذي تفاجأ بالفكرة، على وشك أن يخاطر بالموافقة في خضم المفاجأة، حتى ذكره المستشارون أنه إذا تمّ ذلك فإنه سوف يتيح للاتحاد السوفياتي الأفضلية واليد العليا على حلفاء الناتو في مجال الأسلحة والقوى التقليدية في أوروبا، وغالبا ما يكون هؤلاء الدبلوماسيون والذين يتم تعيينهم لأجل الإسهام في العمل التحضيري الرئيسي وفي الإجراءات الخاصّة بما قبل المفاوضات هم هؤلاء (أو كانوا كذلك في الماضي) الذين تمّ إرسالهم في مهام خارج البلاد.[41]

وعلى الرغم من توافر التكنولوجيا، فإن هؤلاء الموظفين من المحتمل أنهم يتمتعون بخبرة أو معرفة كبيرة بشأن سياسة وثقافة كلا البلدين، سواء موطنه الأصلي أو الدولة التي يقيم بها، ربما أيضا تتاح لهم الفرصة في تطوير شبكة شخصية من الاتصالات الرسمية وغير الرسمية، والتي تصبح مهمة حال حدوث أزمات حسّاسة صعبة قد تحتاج إلى التفاوض بشأنها.

والواقع أن الشبكة الدبلوماسية تعتبر ضحية للتقدم في وسائل الاتصال، لكن ذلك لا يعني أنها قد أصبحت من مخلفات الماضي، فالدبلوماسية كفن للتفاوض بين الحكومات لم تختف، ولكنها تتمّ الآن على الهواء مباشرة بين المسؤولين المباشرين.[42]

وتحوّل دور السفير أو الدبلوماسي من مفاوض إلى منسق للتفاوض، يجمع المعلومات وينسقها ويحللها لتكون مادة للتفاوض بين وزير الخارجية أو رئيس الدولة ونظيره من الطرف الآخر، بالإضافة إلى كتابة التقارير عن الدولة المضيفة، أما دوره التمثيلي أو التفاوضي فقد قل أو ضعف عما كان يحدث في الماضي، وهذا لا يعني انتفاء هذه المهمة

عن السفير نهائيا، بل مازالت هناك موضوعات تترك ليتفاوض فيها السفراء مع الدولة المعتمد لديها.[43]

خاتمة:

تعتبر تكنولوجيا المعلوماتية من أهم العوامل التي تحكم حركة المهام الدبلوماسية الرئيسية، وكذلك عمليات التمثيل الدبلوماسي والتواصل. فقد أثرت تكنولوجيا الانتقال والتواصل على طبيعة الأداء التواصلي، كما زادت هذه التكنولوجيا من سرعة الاتصال الدبلوماسي بشكل كبير.

إنّ الدبلوماسية تواجه تغيّرًا كبيرًا نتيجة العصر الرقمي، فالدبلوماسية الرقمية والدبلوماسية الافتراضية ساهمتا في تحسين الوظائف الدبلوماسية التقليدية، على غرار التمثيل والمفاوضات والإبلاغ والتنسيق، كما ساعدت الدبلوماسية من خلال وسائل العالمية وتكنولوجيا المعلومات، على دمج الجمهور المحلي والأجنبي.

من بين التأثيرات السلبية للثورة الرقمية على الدبلوماسية، هي المخاطر التي تواجه سرية الاتصالات الدبلوماسية الرقمية، عن طريق القرصنة واختراق الشيفرات التي تحمي المراسلات والاتصالات الدبلوماسية وأعمال التجسس والمراقبة، حيث أن هذه الاخطار تهدد خصوصية الاتصالات الدبلوماسية عن طريق الوسائل الرقمية التي جاءت بها هذه الثورة.

لقد ساهمت الثورة الرقمية بشكل كبير في تطور الوظيفة الدبلوماسية، فقد كان لها الفضل في تسريع الاتصالات مما يزيد في سرعة التحرّك والقيام بالمهام الدبلوماسية ككل، حيث أن الاتصال من أهم العناصر في العملية الدبلوماسية، كم أدت إلى تقرّب ممارسي الدبلوماسية أكثر من الشعوب، من خلال استفادة الدبلوماسية العامة من هذه التكنولوجيات الاتصالية الجديدة. كما أنها جعلت الممارسة الدبلوماسية أكثر ديمقراطية وشفافية، ووسّعت المجال لممارسة الدبلوماسية من قِبل الفواعل والأطراف غير الرسمية، بل جعلت من جهود الرسميين وغير الرسميين متكافئة في اتجاه تعاوني.

الهوامش:

[1] للمزيد من الاطلاع حول موضوع "عصر المعلومات" أنظر: الفين توفلر، **حضارة الموجة الثالثة**، تر: عصام الشيخ قاسم، ط1، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1990.

[2] ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، ط1، الأردن: دارمجدلاوي،2005، ص342-343.

[3] جوزيف س. ناي، **مفارقة القوة الأمريكية**، تر: محمد توفيق البجيرمي، ط1، السعودية: مكتبة العبيكان،2003، ص92-93.

[4] نفس المرجع، ص94-95.

[5] اسماعيل العزاوي، "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الدبلوماسية"، على الرابط: http://drkhalilhussein.blogspot.com/2013/03/blog-post_14.html ، [2018/08/25].

[6] خالد محمد غازي، **الطوفان.. ما بعد العولمة: صناعة الإعلام وتحوّل السلطة**، مصر: وكالة الصحافة العربية، 2011، ص80-81.

[7] نفس المرجع، ص83.

[8] جوزيف. م. سيراكوسا، **الدبلوماسية: مقدمة قصيرة جدا**، تر: كوثر محمود محمد، ط1، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، 2015، ص114.

[9] محمد عيادي، "قراءة في كتاب: مسار الدبلوماسية العالمية ودبلوماسية القرن الواحد و العشرين"، لعبد الهادي بوطالب، على الرابط: https://goo.gl/ygAN38 ، [2018/08/26].

[10] عبد الفتاح على الرشدان و محمد خليل المرسي، **أصول العلاقات الدبلوماسية و القنصلية**، ط1، الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005، ص255.

[11] السيد أمين شلبي، **في الدبلوماسية المعاصرة**، ط2، القاهرة: عالم الكتب، 1997، ص92-93.

[12] عبد الفتاح على الرشدان و محمد خليل المرسي، مرجع سابق، ص212.

[13] Olubukola S.Adesina, "Foreign policy in an era of digital diplomacy", University of Lancaster, UK, p.03. in: http://dx.doi.org/10.1080/23311886.2017.1297175 ; [18/02/2018].

[14] وزارة الشؤون الخارجية والدبلوماسية الرقمية، "الدبلوماسية الرقمية"، موقع الدبلوماسية الفرنسية، في: https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-numerique/ ; [18/02/2018].

[15] علي أنوزلا، "الدبلوماسية الرّقمية"، موقع الجزيرة، في:http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/3/8/الدبلوماسية-الرقمية

[16] نفس المرجع.

[17] فرانز ستيفن و غريغ أوستن، **روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية: الدبلوماسية الالكترونية .. الطريق لفتح الأبواب**، تر: طارق محمد ذنون الطائي، ط1، (الأردن: الأكاديميون للنشر، 2015)، ص 25.

[18] محمد سالم السمرائي، تقديم لكتاب: روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية: الدبلوماسية الالكترونية.. الطريق لفتح الأبواب، مرجع سابق، ص 11.

[19] عماد المديفر،"الدبلوماسية الرقمية السعودية.. "تويتر" الخارجية نموذجا"، في: http://www.al-jazirah.com/2017/20170426/ar6.htm [15/001/2018] ;

[20] أزهار عويضة، "الدبلوماسية الرقمية.. الدول بحاجة إلى تغريدات أكثر"، مركز تطوير الإعلام، جامعة بيرزيت، فلسطين، في: https://goo.gl/S9XnnM

[21] سليمان صالح، مرجع سابق، ص 5-6.

[22] عادل عبد الصادق،" الدبلوماسية الالكترونية و المدخل الجديد لإدارة السياسة الخارجية"، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، على الرابط: http://accronline.com/article_detail.aspx?id=28976 ؛ [2018/04/12].

[23] أنظر: بيتر مارشال، **الدبلوماسية الفاعلة**، تر: أحمد مختار الجمال، (القاهرة: المجلس الأعلى للشفافة،2005)، ص39-49

[24] علي أنوزلا، مرجع سابق.

[25] عادل عبد الصادق، مرجع سابق. نقلا عن Parag Khanna, **How to Run the world: Garting a Course to the Next Renaissance**,(New York: Random House, 2011).

[26] نفس المرجع.

[27] فيصل حضره، " السفارات الافتراضية .. رقمنة الدبلوماسية"، في: ؛ [2018/07/28].
http://www.alttahrer.com/?p=11432

[28] إيفلين ليبرمان، "إعادة تعريف الدبلوماسية"، في: http://local.taleea.com/archive/newsdetails.php?id=12096&ISSUENO=1398 ;[04/03/2011].

[29] Christopher R. Hill, "The Limits of Twitter Diplomacy", in : https://www.project-syndicate.org/commentary/why-diplomats-should-not-depend-on-social-media-by-christopher-r--hill?barrier=accessreg

[30] "الدبلوماسية العامة الرقمية.. قوة ناعمة جديدة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، الجزائر، العدد 08 ، المجلد الثاني، ديسمبر 2017، ص 101.

[31] Hocking, Brian and others, **Futures for Diplomacy: Integrative Diplomacy in the 21st Century**, The Hague, Netherlands Institute of International Relations, Clingendael, October 2012. A later and shorter version of this report is: 'Integrative Diplomacy in the 21st Century', China International Strategy Review 2013. Beijing: Foreign Languages University Press, 2013, p.09

[32] ألان بلانتي، **في السياسة بين الدول: مبادئ في الدبلوماسية**، تر: نور الدين خندودي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2006، ص348.

[33] نفس المرجع، ص289.

[34] نفس المرجع، ص291-292.

[35] مصطفى بخوش، "مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة"، مجلة المفكر، العدد الثالث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، ص93-94.

[36] نفس المرجع.

[37] عادل عبد الصادق، مرجع سابق.

[38] أنظر: ديفيد أوماند وآخرون، **استخبارات وسائل التواصل الاجتماعي**، تر: مركز الامارات للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، ط1، سلسلة دراسات عالمية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الامارات للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، العدد125، 2014، ص16-23.

[39] ألان بلانتي، مرجع سابق، ص160-161.

[40] جيفري بيجمان، **الدبلوماسية المعاصرة .. التمثيل والاتصال في دنيا العولمة**، تر: محمد صفوت حسن، ط1، القاهرة: دار الفجر، 2014، ص151-152.

[41] نفس المرجع، ص152-153.

[42] مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص94.

[43] حيدر بدوي صادق، **مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي و الاتصالي الحديث - البعد العربي-**، دراسات إستراتيجية، ط 1، العدد 05، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996، ص28-29.